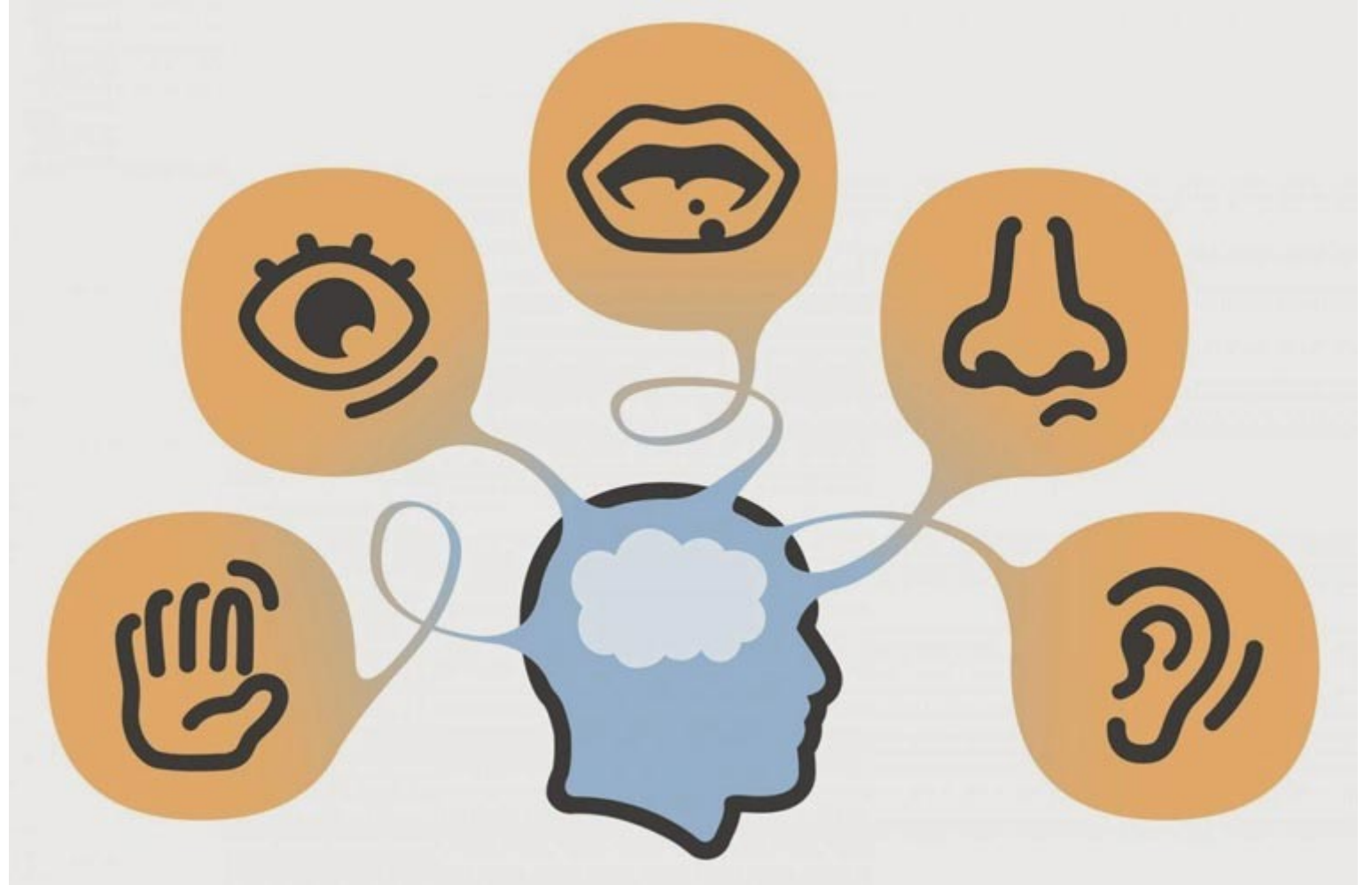


الحسّ والتجربة ودورها في بناء العقيدة



March 08 2017

أول الأدوات المعرفية التي من خلالها يتعرف الإنسان على الواقع الخارجي الذي يحيط به بعد خروجه الى عالم الدنيا هو الحس، وقد ذكر القرآن الكريم هذه الحقيقتة بقوله: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَاتَعْلَمُونَ شَيْئاً وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (1)، ولكن مدركاتها تكون جزئية محدودة بشخص المدرك بها فقط، وأما التجربة فهي تطوير لعمل الحواس بتكرار الظواهر المشاهدة، وتحت ظروف يمكن التحكم بها من قبل الإنسان؛ ليتوصل العقل من خلالها إلى نتيجته الكلية يمكن تطبيقها في كل المجالات التي لها علاقة بتلك الظاهرة، فالتجربة في الحقيقتة عملية تطوير لعمل الحواس للترقي بالنتائج الجزئية إلى نتيجته عامة كلية.

معنى الحس

يمتلك الإنسان نوعين من الحس هما: الحس الظاهري وهو المتمثل بالحواس الخمس المعروفة (الباصرة، السامعة، الذائقة، الشامة، اللامسة)، والحس الباطني المتمثل بـ (الحس المشترك، الخيال، المتصرف، الواهمة أو المتذكرة) كما هو مذكور في علم النفس الفلسفي (2)، والكلام فعلاً في الحس الظاهري.

والحواس الظاهرة عند الحكماء عبارة عن مجموعة قوى للنفس منبثثة في الجوارح المعروفة، متى ما صادفت ما يلائمها من المدركات وأصربح في متاولها، أدركت النفس ضرورة حسية عن ذلك الشيء المحسوس، فالمدرك حقيقتة هو

النفس الإنسانيّة ولكن بتوسّط تلك الحواسّ، وليس المدرك هو نفس تلك الحواسّ، بمعنى أنّ إدراك النفس للصور المحسوسة موقوفٌ على وقوع تلك المحسوسات الماديّة تحت متناول الحواسّ الظاهرة، وإنّما تسمّى بالمدركات الحسيّة فلأجل الآلة التي بها أدركت النفس.

وأما عند أصحاب النظر الماديّة المحضّة فهي عبارةٌ عن مجسّاتٍ ماديّةٍ خاضعةٍ لتركيبه الجهاز العصبيّ والدماغ عند الإنسان، فيكون عمله ماديّاً بحثاً.

المدركات الحسيّة

الإدراك عبارةٌ عن أخذ صورة المدرك بنحوٍ من الأنحاء، فإذا كان الإدراك لشيءٍ ماديٍّ فإدراكه هو أخذ صورته مجردةً عن المادة تجريداً، وهو في مرتبة الإدراك الحسيّ تجريديٌّ ناقصٌ عن المادة ولواحقها، فهو يأخذ الصورة عن المادة مع اللواحق الماديّة التي تعرض الصورة بسبب المادة، وهي التكثر والانعقاد، وكذلك الكمّ والكيف والوضع والأين، وهذا الأخذ يكون مشروطاً بوجود نسبة بين المادة والقوّة الحسّية، بمعنى أنّ له لا بدّ من وجود المحسوس في متناول الحاسة لتتحصل الصورة الحسيّة، وإذ غابت المادة فليس له أن يستثبت تلك الصورة، فينتفي هذا الأخذ (3).

ولابدّ من الالتفات إلى أن قوى الإدراك الحسيّ تدرك الكيفيّة في اتّ المحسوسة في الأمور الماديّة فقط، فهي لا تتعدّى تلك الكيفيّة التي لتدرك طبيعة الشيء الماديّ كالجسم، وهناك من مدركاتها ما يشترك بين بعضها، وهناك ما هو مختصٌّ، فالباصرة واللامسة تشتركان في إدراك الأشكال مثلاً، وهناك ما يكون مختصّاً بكلِّ واحدةٍ منه، كالألوان

التي لا تدركها إلا الباصرة.

قيمة الإدراكات الحسّية

هناك من شكّ في قدرة الحسّ على كشف الواقعات المدرك بالنسبة له، وقد استدلّ الشركّ أكون على ذلك بالأخطاء التي تقع للحسّ في بعض الحالات.

والصحيح في هذه المسألة أنّ منشأ الخطأ إنّما أن يكون راجعاً إلى نفس تلك الحواسّ أو إلى الواقعات المحسوس، وكلّ ما يرجع إلى نفس الحاسة فهو يكون بسبب عدم سلامة الحواسّ وبقائها على وضعها الطبيعى، لأجل إصابتها بالضعف أو المرض أو ما شابه ذلك، وهذا لا يقدح؛ لأنّ مطابقة الإدراك الحسّي للواقعات المحسوس مشروطٌ بسلامة تلك الحواسّ، وكثيراً ما يتوجه الإنسان في حالة المرض إلى تغيير محسوساته عن الحالة الطبيعىة.

وأما ما يرجع إلى نفس الواقعات المحسوس فلا بدّ أنّ نعرف أنّ الحواسّ آلاتٌ مادّيّةٌ، يكون إدراكها للواقعات المحسوس متأثراً بعوامل مادّيّة وخاضعاً لمجموعة من القوانين الطبيعىة الفيزيائية أو الكيمياءية، التي قد تتحركم بعمل تلك الحواسّ أو بطريقتة اتصّالها بذلك الواقع؛ لذلك لا بدّ للعقل من أخذ تلك المتغيّرات عند الحكم على الواقعات من خلالها، وإلّا فلن يكون حكمه صحيحاً، فمثلاً عندما تأخذ الباصرة صورةً للقلّم ونصّفه في الماء فيبدو منكسراً فهذا ليس خطأً في الصورة المحسوسة له، بل إنّ هذا الانكسار الذي يبدو هو في الواقع الموضوعي لتلك الصورة، وذلك بسبب اختلاف عامل انكسار الضوء في الهواء عنه في الماء، ولذلك لو أخذت صورة فوتوغرافية لذلك

القلوب بتوسط الكامرة لظهور الصورة على طبق ما ادركه الحس البصري، وهكذا بالنسبة للظواهر الأخرى، وهذا يدل على أن الحس ناقل أمين للواقع الذي يتصل به، والخطأ إن ما يكون من قبل العقل عند حكمه على الواقع المحسوس مع عدم الأخذ بنظر الاعتبارات تلك المتغيرات الماديّة في الواقع المحسوس، وقد تمكّن الإنسان عن طريق تكرار التجارب من تشخيص الكثير من تلك المتغيرات ووضعها في حساباته عندما أصبح يحكم على المحسوسات من خلال الحواس.

وهناك من يدعي أن الحس له قيمة في الجانب العملي فقط، إذ يعتمد عليه في أداء الصناعات والحرف، ولكن لا يمكن الاعتقاد عليه في التعرف على طبائع الأشياء التي يدركها؛ لأنّه لا يزال إلّا الخواصّ المحسوسة للأشياء الماديّة، كاللون والشكل والحرارة والبرودة وهكذا، وهذا لا ينفع إلّا في إمكان التعامل مع تلك الأشياء والاسْتفادَة من منافعها، والتحرّز عن الخطر الذي يمكن أن تسبّب به.

بيد أن الواقع كما قلنا إنّ الحسّ أمين في نقله لصورة الواقع، ويبقى الدور دور القوى الداخليّة للإنسان، فهذه الصور الحسيّة لها أهمّيّة كبرى في أنّها تكون مبدأً لإدراك الأمور الماديّة في مرتبة الخيال والتعقّل، وذلك بتجريدها من قبل تلك القوى بمراتب مختلفة، فالخيال يجردها عن المادّة مع الاحتفاظ بالعوامض الماديّة لها، والعقل يجردها تجرّداً تامّاً ليحوّلها إلى معنى وصور معقولة، فإذا لم يتمّ أخذ صورة محسوسة عن أفراد الطبقة وتحليلها من قبل الخيال والعقل، لما أمكن للخيال تحصيل صورته والتركيب بيّنه ليكون له هذا الدور في الفنون والصناعات البدعيّة التي يجيدها الإنسان، ولما أمكن للعقل تحصيل المعاني التي عنده عن الطبائع الماديّة وأحكامها، والانتقال من خلالها عن عالم الطبقة إلى عالم التجرّد والقدس الإلهي، عن طريق القياسات والبراهين

العقليّة.

هذا بالنسبة إلى مجال التصور، وأمّا بالنسبة إلى مجال العلم التصديقيّ فإنّ الحسّ يساعده العقل على الحكم في القضايا الجزئية ذات الموضوعات المحسوسة فقط، ككون هذا الجسم أبيض، وشكله مكعباً، وهو أملس وهكذا، نعم قد يكون استقراء الإدراكات الجزئية منبّهً أعلى حكم عقليّ أوّليّ، مركوز في النفس غير متوجهٍ إليه، وليست مولدةً له، وقد تكون مبدأً لتولد حكمٍ كليّ، ولكن بتوسط تكرار المشاهدة وانضمام القياس الخفيّ، ولكنّه يسمّى عندئذٍ تجربةً (4)، وستأتي.

قال المحقق الطوسي: (والحواسّ لا تفيد رأيّاً كليّاً، وهي مبادئ اقتناص التصورات الكليّة والتصديقات الأوّليّة، فمن فقد حسّاً فقد علم أ).

وقال العلّامة الحلّيّ في شرحه: (أقول الإحساس هو إدراك الشيء المقترن بمادةٍ معيّنة بشرط حضوره عند المدرك، فبالضرورة يكون جزئياً لا لا يمكن صدقه على غيره، فالحواسّ لا تفيد رأيّاً كليّاً، وإنّما تفيد الجزئيّ، فالعلم بأنّ كلّ نارٍ حارّةٌ حكم عقليّ لا حسّيّ، فإنّ الحسّ إنّما يفيد أنّ هذه النار المحسوسة حارّةٌ، أمّا أنّ كلّ نارٍ حارّةٌ فلا.

نعم الحواسّ مبادئ اقتناص التصورات الكليّة والتصديقات الأوّليّة؛ لأنّ النفس أوّل خلقها خاليةٌ من كلّ العلوم - كأنفس الأطفال - وقابلةٌ لها، وواجب الوجود عامّ الفيض؛ فلا بدّ من توقّف الأثر على الاستعداد، وهو هنا

مستفاد من الحواس، فإن من أحسّ بالجزئيّ استعدّ لإدراك الكلّيّ، ولحصول مناسبات ومباينات هي أحكام ضروريّة وتصوّرات كلّيّة عقليّة حاصلّة من واجب الوجود - تعالى - بسبب الاستعداد السابق؛ ولهذا حكم العمل الأوّل بأن من فقد حسّاً فقد علم أنّ أيّ يؤدي إليه ذلك الحس؛ لزوال الاستعداد الذي هو شرط في العلم (5).

التجربة

التجربة: عبارة عن تكرار المشاهدة لجزئيّات متكرّرة من طبيعة واحدة، تحت ظروف مختلّفة؛ للوصول إلى حكم كلّيّ موضوعه تلك الطبيعة الكلّيّة.

فالتجربة في حقيقتها غير الاستقراء بالمعنى المصرّح؛ لأنّه يكون عشوائيّاً في اختياري الجزئيّات المستقرّة، وأمّا التجربة فهي عبارة عن استقراء، ولكنّه منظمّ لجزئيّات كثيرة تحت ظروف مختلّفة، أي: أنّ تغيير ظروف التجربة يكون متحكّمّاً به من قبل نفس المجرّب؛ وذلك للوصول إلى حكم وقاعدة كلّيّة من خلال ذلك، ويتمّ هذا بأن يؤتى بعينات كثيرة من المادة التي يراد إجراء التجربة عليها، وتكرّر التجربة على كلّ عينيّة مع تغيير الظروف المختبريّة من قبل المجرّب نفسه، وهكذا تكرر العمل على كلّ عينيّة إلى أقصى عدد ممكن من العينات؛ وذلك لأجل معرفة أنّ صدور الأثر المعيّن هل هو راجع إلى طبيعة المادة التي تنتمي لها تلك العينات، أو لدخالة أمر خارج عن تلك الطبيعة، فإذا استقصينا كلّ الأمور الخارجيّة المحتملة دخلها في صدور الأثر واستبعدنا، أو شخّصنا أيّ تلك الظروف له دخالة في صدور الأثر منه، أمكننا القول إنّ صدور هذا الأثر عن تلك الطبيعة لوحدها، أو تلك الطبيعة تحت ذلك الظرف المعيّن كان دائميّاً أو في أكثر الحالات (6).

ولأجل الحصول على قاعدة كلّيّة تجعل هذه النتيجة المستحصلة من تكرار التجربة صغرى في قياسي خفيّ، كبراه: إنّ الاتّفاقيّ لا يكون دائميّاً ولا أكثر من (7)، فمثلاً لو جرّب علماء المعادن تسخين عيّنات مختلّفة من الحديد مثلاً، فوجدوا أنّها تتمدد بالتسخين، وكرّروا هذا الأمر على تلك العيّنات المتكثّرة وفي ظروف مختلّفة فحصل لهم الأثر نفسه دائماً، أو في أكثر الحالات، أمكنهم القول إنّ حصول أثر تتمدد الحديد كان أكثر من أو دائميّاً عند تسخينه، والاتّفاقيّ لا يكون دائميّاً ولا أكثر من، فتتمدد الحديد عند تسخينه ليس اتّفاقيّاً، بل هو ذاتيٌّ، والأثر الذاتيّ لا يتخلّف، فأمكن وضع قاعدة عامّة مفادها أنّ كلّ حديد يتمدد عند تسخينه.

حدود التجربة

لمّا كانت التجربة تعتمد بالأساس على الحسّ فلا يمكن أن تتخطّى حدود المحسوسات، بل تبقى تدور في حدود ظواهر الطبيّعة التي يعرّف عنها بالكيفيّة التي تنالها الحواسّ الخمس.

ولابدّ من الالتفات إلى أنّ في التجربة نقطة ضعف، تكمن في أنّ القطع بكون الأثر دائميّاً أو أكثر من طبيّعة المؤثّر يتوقّف على تجربة كلّ أفراد الطبيّعة الكلّيّة، وتحت كلّ الظروف التي يتوقّع دخولها في الحكم، وهذا ممّتنعٌ وقوعاً بطبيّعة الحال، ففي بقى الدوام والأكثر من مظهره، محتماً لعدمه، ولكنّ تكرار التجربة كثريراً يؤدّي إلى ضعف هذا الاحتمال، إلى أن يصل إلى مرحلة لا يحتمل به العقل لضعفه، فلا يعير له أيّة أهمّيّة من جهة ترتب الأثر العمليّ على التجربة، إلّا أنّها لا يزول أبداً من الناحية النظرية مهمّ قلّت قيمته؛ ولذلك وقع الخلاف والإشكال في إمكان اعتبار التجربة في إثبات مبادئ البرهان العقليّ الموجب لليقين بالمعنى الأخصّ.

هذا من ناحية التصديقات، وأمّا من ناحية تحصيل العلوم التصوريّة فإنّ التجربة قد تنفع كثيراً في تشخيص العوارض الذاتيّة للطبائع المختلفة، وهي تنفع في تشكيّل رسوم تلك الطبائع، التي تنفع في التميّز التامّ لها عن غيرها، وهذا هو الغاية للعلم التصوريّ في العلوم الطبيعيّة والصناعات المختلفة، ففي علم المعادن مثلاً لا يهتمّ كثيراً معرفة ماهيّة تلك المعادن، بل المهمّ هو معرفة آثارها وخواصها التي تتميّز بها، ويمكن الاستفادة منها في مختلف الصناعات.

المنهج التجريبيّ

وهو المنهج الذي يعتمد على التجربة كمصدر أساسيٍّ للمعرفة، وله ميزانٌ صنّاعيٌّ وضوابط مقررّةٌ في كَيْفِيّة إجراء التجربة، وعدد مرّات تكرارها للوصول إلى نتائجٍ يمكن الاعتماد عليها، وقد تكفّل علم المنطق منذ ظهوره بالبحث عن التجربة وقواعدها، وأمّا موضوع هذا المنهج وحدوده فقد تبين عند البحث عن أدوات التجربة، وهو الموضوعات الماديّة وحدوده الظواهر الماديّة المحسوسة، فكان لا بدّ أن يستعمل في العلوم الطبيعيّة فقط، ولكن تطوّر العمل بهذا المنهج في أوروبّا في القرن السابع عشر بعد ظهور فرانسيس بيكون، ووضع لكتاب الأورگانون الجديد (Novel Organum)، ولمّا رأوا نجاح هذا المنهج وتطوّر العلوم الطبيعيّة بفضلها، طبّقوه في كلّ العلوم الإنسانيّة، وعدّوه المنهج العلميّ الوحيد المعتمد في مختلف العلوم، ممّا أدى إلى فصل العلم عن الفلسفة والديّن.

نعم يمكن الاستفادة من المنهج التجريبيّ في بعض المقدمّات التي تنفع في الاستدلال العقديّ، مثل وجود النظام في العالم، وبيان استحكام هذا النظام، وهو ينفّذ في واحدةٍ من أهمّ براهين إثبات الخالق للعلم وهو ما يسمى

ببرهان النظم.

الهوامش:

- 1 - سورة النحل: الآية 78.
- 2- انظر: النفس من كتاب الشفاء، ابن سينا، ص 227 وما بعدها.
- 3- انظر: النفس من كتاب الشفاء، ابن سينا، ص 81 وما بعدها.
- 4- انظر، برهان الشفاء، ابن سينا، ص 223.
- 5- الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، العلامة الحلبي، ص 205.
- 6- انظر: برهان الشفاء، ابن سينا، ص 95.
- 7- انظر: شرح الإشارات والتنبيهات، المحقق الطوسي، ج 1، ص 216 - 217.

شاهد الخبر في رابط التالي:

aldaleel-inst.com/68